دراسة بحثية بعنوان

" الآفاق المستقبلية للاقتصاد السوري "

دراسة بعنوان

" الآفاق المستقبلية للاقتصاد السوري "

نظرة عامة :

دخلت سوريا مرحلة جديدة عقب تولي الرئيس بشار الأسد مقاليد الحكم في شهر يوليو عام ٢٠٠٠م ، فمنذ توليه الرئاسة أخذ على عاتقه أن يضع سوريا على طريق الاصلاح الاقتصادي وفتح الباب نحو اجتذاب رأس المال سواء المحلي أو العربي أو الأجنبي .

ففي شهر يناير من العام الحالي ٢٠٠١م وافق البرلمان السوري على انشاء مصارف خاصة في ظل إعادة هيكلة قطاع النقد والمصارف

وفي شهر فبراير وافق مجلس الوزراء السوري على مسودة قانون يسمح بانشاء سوق للأوراق المالية ، كذلك أيضاً وفي محاولة لانعاش السوق العقارية تم اقرار قانون جديد للايجارات .

وفي شهر مارس تمت الموافقة على تشريع يتعلق بالسرية المصرفية بهدف جذب المدخرات خاصة من السوريين العاملين بالخارج التي تتراوح مابين ٦٠ – ٧٠ مليار دولار ، أما في مجال سياسة سعر الصرف فقد اتخذت خطوات لتوحيد أسعار الصرف المتعددة .

وسوف نتعرض في هذه الورقة لواقع الاقتصاد السوري وآفاقه المستقبلية خلال عامي ٢٠٠١/٢٠٠٢م سواء من حيث معدل النمو الاقتصادي ومساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة فيه مع التركيز على القطاع الزراعي باعتباره القطاع الرائد سواء من حيث استيعابه للأيدي العاملة أو من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، كما نتعرض للسياسة المالية ، السياسة النقدية - - البطالة - واقع الميزان التجاري وقطاع التجارة الخارجية مع الاشارة إلى اتفاقية التجارة الحرة مع المجموعة الأوربية – الديون الخارجية لسوريا – المشروعات الاستثمارية المعروضة للمستثمرين كما نرفق مواد القانون رقم (١٠) لتشجيع الاستثمار الصادر بتاريخ ١٩٩١/٥/٤م والمعدل بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٣م .

أولاً : **معدل النمو الاقتصادي** :

ان قياس معدل النمو الاقتصادي في سوريا يعتبر من المشاكل الواضحة وذلك في ضوء غياب الأرقام التي يمكن الاعتماد عليها ، فغالباً مايتم الاعلان عن معدلات النمو الاقتصادي بصورة متفائلة جداً ، وذلك على الرغم من الشواهد التي توضح عكس ذلك ، فعلى سبيل المثال أعلنت الحكومة في عام ١٩٩٨ أن معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي سجل ٨ر٧% ، وذلك على الرغم من انخفاض معدل النمو على مستوى القطاعات الاقتصادية ، هذا فضلاً عن أن موسم ٩٨/٩٩م قد شهد جفافاً خطيراً ، حيث قلت الأمطار بصورة ملحوظة أثرت على القطاع الزراعي ، وقد انعكس ذلك في أن يسجل معدل النمو الحقيقي معدلاً سالباً بلغ ٥ر١% في عام ٩٩م ، وبالرغم من اعتراف الحكومة السورية بوجود كساد في عام ١٩٩٩م إلا أنها لم تعدل من معدل النمو الاقتصادي ليظهر بصورته الحقيقية ، بل أن أحد الجرائد الحكومية AL Baath قد أعلنت في شهر مارس ٢٠٠٠م أن معدل النمو في عام ٢٠٠٠م يقدر بنحو ٣ر٨% .

هذا وتشير المصادر المستقلة إلى أنه من المقدر أن يسجل معدل النمو الاقتصادي عام ٢٠٠٠م نحو ٥ر١% وفي عام ٢٠٠١م نحو ٦ر٢% ، وفي عام ٢٠٠٢م نحو ٢ر٣% وان هذه المعدلات ترتبط بأسعار النفط المرتفعة (يسيطر قطاع النفط على حوالي ٦٠% من حصيلة الصادرات) وعودة مستويات الأمطار لمعدلاتها الطبيعية ، وانعكاس ذلك على زيادة الصادرات الزراعية من القطن والفواكه والخضروات .

وكان تقرير اقتصادي حكومي قد ذكر أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سوريا ارتفع في عام ٢٠٠٠م بنسبة ٥ر٢% مقارنة بعام ١٩٩٩م .

هذا وبتقسيم الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩م (آخر بيانات فعلية متاحة) حسب مساهمة القطاعات الاقتصادية ، نجد أن القطاع الزراعي يحتل المرتبة الأولى ويساهم بنسبة ٣٣% ، يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ٢٢% ، ثم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي .

ونظراً لأن القطاع الزراعي يعتبر في سوريا من القطاعات الرائدة حيث يستوعب نسبة ٣٠% من القوى العاملة ، وتبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٣% ، كما أن قطاع البترول والغاز يعتبر من القطاعات الواعدة ، فسوف نتعرض لهذين القطاعين بشيء من التفصيل .

أ - قطاع الزراعة :

تعرض القطاع الزراعي في سوريا لمصاعب جمه في عام ١٩٩٩م نظراً لحدوث جفاف في موسم عام ٩٩/٩٨م (اكتوبر / مارس) يعتبر الأسوأ منذ أربعة عقود ، حيث انخفضت كمية الأمطار بشدة بمعدل تراوح مابين ٢٥ – ٦٧% عن مستوياتها العادية ، الأمـر الذي انعكس في انخفاض الانتاج الزراعي من القمح في عام ١٩٩٩م بنسبة ٣٣% بالمقارنة بعام ١٩٩٨م ، كما انخفض الشعير بنسبة ٦١% ، مما دعا منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى القيام بزيارة إلى سوريا خلال الفترة مابين ٢٠ يوليو – أول أغسطس ١٩٩٩م للوقوف على مدى الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي ، ومواجهة الأزمة التي أصابت هذا القطاع ، خاصة وأن معدل النمو السكاني في سوريا والبالغ ٣ر٣% يعتبر من أكبر معدلات النمو السكاني في العالم .

أما في عام ٢٠٠٠م فقد تحسن الوضع في ظل عودة الاستقرار للقطاع الزراعي حيث أظهرت الأرقام الأولية لعام ٢٠٠٠م أن محصول القطن سيكون جيداً ويقدر بنحو ٤ر١ مليون طن بزيادة بنسبة ٣ر١٥% مقارنة بعام ١٩٩٩م حيث بلغت مساحة الأراضي المزروعة قطناً ٢٥٦ ألف هكتار بزيادة بنسبة ٥% عن عام ١٩٩٩م ، أما العدس فقدر انتاجه بنحو ٣٦٠ ألف طن بمعدل نمو ١٨% عن العام السابق عاكساً بصفة أساسية زيادة انتاجية الفدان نتيجة لتحسن الظروف الجوية في الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٠

أما بالنسبة لعام ٢٠٠١م فمن المتوقع تخفيض مساحة الأراضي المزروعة قطناً نتيجة لقرار وزارة الزراعة بتخفيض انتاج القطن مقابل زيادة انتاج المحاصيل الأخرى التي يتم استيرادها من الخارج مثل الذرة توفيراً للعملة الصعبة .

الجدير بالذكر أن سوريا تعتبر عاشر أكبر دولة منتجة للقطن في العالم وتصدر ٨٠% من انتاجها السنوي .

ويبين الجدول التالي الانتاج الزراعي للمحاصيل المختلفة في سوريا خلال الفترة ٩٦/٢٠٠٠م

(ألألف طن)

المحصول	السنوات				تقديري
	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠
القمح	٤٠٨٠	٣٠٣١	٤١١٢	٢٦٩١	٣١٠٤
الشعير	١٦٥٣	٩٨٣	٨٦٩	٤٢٤	٤٠٠
القطن	١٠٢٤	١٤١٤	١٣٥٣	١٢٣١	١٤٢٠
قصب السكر	٩٧٤	١١٢٦	١٢٠٢	١٢٦٩	١٣٠٠
الزيتون	٦٤٨	٤٠٣	٧٨٥	٤٠١	٨٠٧
العنب	٥٤٠	٤٥٢	٥٩٠	٣٨٧	٤٠٠
الطماطم	٤٠٩	٤٠٧	٥٥٥	٦١٠	٦١٠
التفاح	٣٠٢	٣٥٦	٣٦٢	٢٨٣	٣٢٠
البطيخ	٢٠١	٢٧٢	٤٠٣	٢٥٩	٢٧٠

المصدر : EIU : Country Analysis, June 2001 نقلاً عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) .

أما بالنسبة للمحاصيل الأخرى من الزيتون والفواكه والخضروات فقد زاد إنتاجها بصورة ملحوظة في عام ٢٠٠٠م يعزى ذلك أساساً إلى تحسن إنتاجية الفدان وتحسن الظروف المناخية .

فقد سجل الزيتون زيادة ضخمة بلغت نسبتها ١٠١% مقارنة بعام ١٩٩٩م ليقدر حجم الإنتاج بنحو ٨٠٧ ألف طن واضعاً سوريا ضمن أكبر عشر منتجين للزيتون في العالم ، حيث أصبحت حصتها ٤% من الإنتاج العالمي ، كما حقق الإنتاج من الفواكه الحمضية زيادة ملحوظة وقدر حجم الإنتاج بنحو ٨٠٠ ألف طن ، ويمثل هذا الإنتاج ضعف المسجل في عام ١٩٩٩م حيث زادت مساحة الأراضي المزروعة حمضيات بنسبة ١٢% في عام ٢٠٠٠م مقارنة بعام ١٩٩٥

الجدير بالإشارة إلى أن إنتاج الفواكه يعتبر إحدى الصناعات القليلة التي يقودها القطاع الخاص حيث أن صادراته لاتخضع لنظام سعر الصرف المعروف بـ Surrender requirement وهو النظام الذي يفرض على كل مصدر أن يحول نسبة قدرها ٢٥% من عائداته التصديرية بسعر الصرف الرسمي .

ب – قطاع البترول والغاز :

سيستمر العائد التصديري من النفط المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية في سوريا بالرغم من انخفاض مستويات الانتاج المحلي ، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط الخام ، حيث تقدر وكالة الطاقة الدولية أن انتاج سوريا في الربع الأول من عام ٢٠٠١م بمتوسط ٥٣٠ ألف برميل يومياً منخفضاً من الذروة البالغة ٥٨٨ ألف برميل التي حدثت في عام ١٩٩٦م .

ان انخفاض مستويات الانتاج بصورة ثابتة منذ عام ١٩٩٦م كان نتيجة للمشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا القديمة المطبقة في الحقول البترولية ، هذا فضلاً عن انخفاض عدد الاكتشافات البترولية .
وتشير الأرقام غير الرسمية إلى أن الاحتياطيات البترولية ستبقى عند مستوياتها الحالية لأكثر من عقد من الزمان وذلك باستثناء جهود الاكتشافات الجديدة ، كما أن تزايد الطلب المحلي على الطاقة سوف يعكس زيادة استخدامات حجم البترول عاكساً انخفاض التصدير .
الجدير بالذكر أن السلطات تنوي استخدام بعض الزيادة المخططة في إنتاج الغاز لانتاج طاقة للاستهلاك المحلي بهدف زيادة الحصة التصديرية للنفط .

ثانياً : السياسة المالية :-

نظراً لأن البيانات المالية المنشورة التي يعتمد عليها بخصوص الشئون المالية الحكومية شحيحة ، فضلاً عن تأخر إعلان هذه البيانات ، حيث أن ميزانية عام ١٩٩٩م لم يتوافر عنها أية بيانات إلا في الربع الأول من عام ٢٠٠٠م ، فقد أخذ الرئيس السوري بشار الأسد على عاتقه معالجة هذا الأمر ، وقد ظهر ذلك في موازنة عام ٢٠٠١م ، حيث قدمت إلى البرلمان للموافقة عليها في شهر ديسمبر عام ٢٠٠٠م ، وقد تزامن وضع خطة عام ٢٠٠١م لحسن الحظ مع ارتفاع ملحوظ في أسعار النفط ، الأمر الذي ترتب عليه عدم وجود صعوبات في تمويل برامج التوسعة .

هـذا وتشير تقديرات النفقات الحكومية لموازنة عام ٢٠٠١م إلى أن إجمالي هذه النفقات يقدر بنحو ٣٢٢ مليار ليره سورية (حوالي ٧ر١ مليار دولار أمريكي) بزيادة بنحو ٦ر٤٦ مليار ليره (حوالي مليار دولار) أي بنسبة ٩ر١٩% عن ميزانية عام ٢٠٠٠م ، وذلك في ضوء خلق وظائف جديدة ، وزيادة رواتب القطاع العام (التي تكلف ميزانية الدولة ٦ر١٥ مليار ليرة) هـذا فضلاً عن أوجه الإنفاق الأخرى المصاحبة لعمليات الإصلاح الاقتصادي.

وفي ظل زيادة إجمالي النفقات الحكومية فإن الإنفاق الاستثماري من المتوقع زيادته بنسبة ٣٢% والإنفاق الجاري بنسبة ١ر١٤% .

الجدير بالذكر أن الهدف الرئيسي لزيادة النفقات الحكومية – والذي يأتي متزامناً مع ارتفاع أسعار النفط – هو دعم الاقتصاد السوري وانتشاله من حالة الركود ، وتوفير كثير من احتياجات البنية الأساسية ، خاصة عقب الجفاف الخطير الذي أصاب البلاد في موسم عام ١٩٩٩/١٩٩٨م ، إلا أن استمرار توقع انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية خلال عامي ٢٠٠٢/٢٠٠١م سوف يقلص من التمويل المتوفر للإنفاق المستقبلي ، وان كان ذلك لن يؤثر على الإنفاق العام .

ويوضح البيان التالي أوجه الانفاق الحكومي الرسمي في سوريا
خلال الفترة ٢٠٠١/٩٧م

(بالمليار ليرة سورية)

البيان	الأعوام			تقديري	
	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
إجمالي النفقات الحكومية	٢١١ر١	٢٣٧ر٣	٢٥٥ر٣	٢٧٥ر٤	٣٢٢
معدل التغير السنوي (%)	غير متوفر	١٢ر٤	٧ر٦	٧ر٩	١٦ر٩
الإنفاق الجاري	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	١٠٨ر٤	١٢٣ر٧
الإنفاق الاستثماري	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	١٣٢	١٦١
خدمة الدين	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٣٥	٣٧ر٣٢
الإيرادات الحكومية	١٨٠ر٥	٢٠٣	٢٢٩ر٣	غير متوفر	غير متوفر
معدل التغير في الإيرادات الحكومية (%)	غير متوفر	١٢ر٥	١٢ر٩	غير متوفر	غير متوفر
الضرائب والرسوم الجمركية	٦٩ر٣	٧٥ر٥	٨٢ر٧	٨٥ر٩	١١٥ر٩
القروض الخارجية	٢٢ر١	٢٣ر٧	٢٦	غير متوفر	غير متوفر
القروض المحلية	٩ر١	١٠ر٢	١١	غير متوفر	غير متوفر
عجز الموازنة الحكومية	(-) ٣٠ر٦	(-) ٣٤ر٣	(-) ٣٧	غير متوفر	غير متوفر
العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	(-) ٤ر١	(-) ٤ر٣	(-) ٤ر٨	غير متوفر	غير متوفر

المصدر : Economist Intelligence Unit نقلاً عن المكتب المركزي للإحصاءات – وزارة المالية السورية .

ثالثاً : السياسة النقدية :

تعتبر السياسة النقدية في سوريا غير فعالة ، فسعر الفائدة في البنوك محدد منذ زمن طويل عند ٧% (ينخفض قليلاً عند اقتراض القطاع العام ويزيد قليلاً بالنسبة للقطاع الخاص) هذا التحديد يتم بغض النظر عن معدلات التضخم أو ظروف السيولة ، وبالرغم من ذلك فان معدل نمو عرض النقود ومعدلات التضخم مازالت تحت السيطرة وستظل معتدلة خلال عامي ٢٠٠١/٢٠٠٢م .

الجدير بالذكر أنه في ظل صفرية معدل التضخم المسجل في عام ٢٠٠٠م فإن أسعار الفائدة الحقيقية ربما تكون مرتفعة جداً .
وبالرغم من ادخال اصلاحات اقتصادية في القطاع المالي – تتضمن السماح بانشاء بنوك خاصة واستحداث أوعية ادخارية جديدة – فمن غير المتوقع في المدى القصير تحرير سعر الفائدة بصورة كاملة خلال عامي ٢٠٠١/٢٠٠٢م وستظل السياسة النقدية لمدة غير قليلة تحددها وزارة الاقتصاد بعيدة عن استقلالية البنك المركزي ، فالائتمان يتم تحديده مركزياً (مخصص لمشروعات الخطة) ، والجانب الأكبر منه يوجه للقطاع العام (حيث ان جميع البنوك مملوكة بالكامل للدولة) ، ومن هنا يعاني القطاع الخاص من نقص حاد في الحصول على الائتمان من المصادر المحلية ، الأمر الذي يجعل رجال الأعمال السوريين يذهبون للحصول على احتياجاتهم التمويلية من بنوك الأوفشور (ومعظمها لبناني) مما يشكل تكلفة تمويلية مرتفعة تعتبر قيداً على نمو القطاع الخاص ، إلا أن هذا الوضع لن يستمر طويلاً خاصة وان نحو ٥٠ جهة مصرفية واستثمارية عربية وأجنبية تقدمت لفتح مصارف جديدة أو فروع لمصارف عربية وأجنبية في سوريا ومن أبرز هذه الجهات سيتي بنك وبنوك بيت تونس وعودة من لبنان

الجدير بالذكر أنه بالرغم من عدم فعالية السياسة النقدية فقد نجحت السلطة السورية بصورة كبيرة في التحكم في معدلات التضخم ، وقد ساعدها على ذلك بعض العوامل الخارجية ، وأهمها الانخفاض النسبي في أسعار الواردات خلال الأعوام القليلة الماضية.

وتجدر الإشارة إلى أن تبني سياسة توسعية في عام ٢٠٠١م ، والنمو القوي المتوقع في أسعار الواردات ، سوف يؤديان إلى ضغوط على الأسعار خلال عامي ٢٠٠١/٢٠٠٢م حيث يتوقع أن يرتفع معدل التضخم من لاشيء في عام ٢٠٠٠م إلى ٨ر١% في عام ٢٠٠١م والى ٨ر٢% في عام ٢٠٠٢م عاكساً تزايد أسعار تكلفة السكن في ضوء بدء تنفيذ قانون الإيجارات الجديد ، وتزايد الإنفاق الحكومي .

أهم ملامح قانون النقد الأجنبي ، ومشكلة تعدد أسعار الصرف

ان نظام سعر الصرف المطبق الآن يسمح بالاستيراد غير المحدود للعملة السورية والعملات الأخرى، كما يسمح أيضا بتصدير العملة السورية بصحبة المقيمين المسافرين فقط إلى الأردن ولبنان بحد أقصى ٥٠٠٠ ليرة سورية لكل فرد .
ان المواطنين السوريين والمقيمين المغادرين للدول العربية والأجنبية (باستثناء الأردن ولبنان) يسمح لهم بحمل ٢٠٠٠ دولار (تم رفعها مؤخراً إلى ٣٠٠٠ دولار) بحد أقصى أو مايعادلها من العملات الصعبة لكل فرد ، وفي كل رحلة سفر ، دون السؤال عن مصدر هذه العملات ، وان هذا الحد الأقصى قد تم تخفيضه إلى النصف بالنسبة للأطفال المسافرين والتي تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً في تاريخ السفر .
كما يسمح لغير المقيمين من العرب والأجانب بتصدير عمله بقدر ماجلبوا معهم وذلك في حدود ٥ آلاف دولار أمريكي أو مايعادلها من العملات الأجنبية ، وبالنسبة للمبالغ الضخمة فعلى غير المقيم عند مغادرته أن يوضح كمية العملات الصعبة التي جلبها معه عند دخوله مسجلاً على الاقرار الجمركي .

الحسابات بالعملة الأجنبية :

أ – بالنسبة لغير المقيمين والسوريين المقيمين بالخارج :

يسمح لغير المقيمين والسوريين المقيمين بالخارج والأشخاص الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً في الخارج ، بفتح حسابات بالعملات الأجنبية على أن تغذى هذه الحسابات من خلال التحويلات الواردة من الخارج بحيث تستخدم بصورة كلية أو جزئية على النحو التالي :

أ – البيع للبنوك المحلية المعتمدة عند معدل يحدده البنك التجاري السوري ويسمى هذا المعدل (أسعار السوق المجاورة) .
ب – التحويل للخارج .
ج – تمويل صفقات الترانزيت وصفقات التجارة الخارجية .
د – ان الفوائد على هذه الحسابات تحسب وفقاً للأسعار العالمية وتضاف للحساب وتعامل نفس معاملة الحساب .

ب – حسابات المقيمين بالعملات الأجنبية :

ان المقيمين (سواء كانوا مؤسسات عامة ، شركات أجنبية مقيمة ... الخ) يسمح لهم :

- بفتح حسابات بالعملات الأجنبية بعد الحصول على موافقة مسبقة من مكتب تحويل العملة Exchange Bureau .

- المواطنون السوريون المقيمون يسمح لهم بفتح حسابات بالعملات الأجنبية بالبنك التجاري السوري دون الاعلان عن مصدرها ، على أن تغذى هذه الحسابات من خلال الشيكات ، التحويلات ، البنكنوت ، فضلا عن جميع وسائل الدفع المقبولة .
ويسمح لأصحاب هذه الحسابات بالتحويل من حساب إلى آخر ، كما أن الحسابات التي يتم تغذيتها بعملات أجنبية يمكن سحبها في صورة بنكنوت أو تحويلها للخارج لمواجهة الالتزامات العادية كمصاريف العلاج الطبي ، مصاريف التعليم ، رسوم المساهمة في المؤتمرات ، المعارض العلمية والطبية ، الاشتراك في الجرائد والمجلات .

ج – حسابات المستثمرين في ظل قانون الاستثمار رقم (١٠) لسنة ١٩٩١م .

يسمح للمستثمرين في ظل هذا القانون بفتح حسابات بالعملة الأجنبية لتغذية ١٠٠% من رأس مال المشروع ، كما تغذى بنسبة ٧٥% من عائد الصادرات المحققة من السلع والخدمات .
ويمكن للمستثمرين أن يستخدموا هذه الحسابات في تمويل المشروعات المصرح بها في ظل هذا القانون ، والمساهمة في رأسمال هذه المشاريع ، أو في شراء أسهمهم ، كما يسمح لهم باضافة الفوائد على هذه الحسابات المفتوحة بالبنك .

الحسابات بالعملة السورية :

يسمح للعرب والأجانب سواء المقيمين أو غير المقيمين بفتح حسابات بالعملة السورية بغرض الاستخدام المحلي ، ولايمكن تحويلها للخارج .

تعدد أسعار الصرف :

ان نظام سعر الصرف المطبق منذ بداية عام ١٩٩٨م يشمل الأسعار التالية :

أ – سعر الصرف الرسمي وهو أن الدولار الأمريكي يعادل مابين ٢٠ر١١ – ٢٥ر١١ ليرة سوري (مازال يستخدم على عدد محدود من الصفقات) وهذا يطبق على :
نفقات القطاع العام المستحقة السداد بالعملة الأجنبية ، وعلى وسائل الدفع الناتجة من اتفاقيات المقاصة والترتيبات المصرفية .

ب – سعر الصرف المجاور (أي المطبق في الدول المجاورة) حيث يعادل الدولار مابين ٤٦ – ٥ر٤٦ ليرة سورية ويطبق هذا السعر على جميع الصفقات (عامة – خاصة – تجارية – غير تجارية) تمثل هذه الصفقات ٨٠% من إجمالي الصفقات ..

ج – ثلاثة أسعار صرف أخرى للأغراض الجمركية تتنوع وفقاً لطبيعة السلعة .

الجدير بالذكر أن هناك سعر يتم تداوله خارج القنوات الشرعية (السوق السوداء) ويتراوح مابين ٤٨ – ٥٠ ليرة لكل دولار .

عائدات التصدير :

تسمح النظم الخاصة بسعر الصرف للمصدرين من القطاع الخاص بحيازة ٧٥% من حصيلة صادراتهم بالعمـلات الأجنبيـة لأغـراض تمويل وارداتهم ، أما النسبة الباقية (٢٥%) فتحول بسعر البنك التجاري السوري .
الجدير بالذكر أنه بالنسبة للصادرات من الفواكه ، والخضروات والدواء للقطاعات العامة والخاصة والمشتركة فيسمح لمصدريها بالاحتفاظ بنسبة ١٠٠% من عائداتهم التصديرية بغرض تمويل وارداتهم .

المدفوعات عن ا لواردات :

يتم تدبير النقد الأجنبي مقابل واردات مؤسسات القطاع العام من خلال الموازنة السنوية للنقد الأجنبي ، وهذه المؤسسات قد تحصل على تراخيص الاستيراد بعد تقديم المستندات المطلوبة لوارداتهم ، أما النقد الأجنبي المطلوب لواردات القطاع الخاص فيتم تأمينه من موارده الذاتية وهي :

- الناتجة عن ١٠٠% ، ٧٥% من عائداته التصديرية بالنقد الأجنبي وفقاً لطبيعة السلعة المصدرة .
- حسابات العملات الأجنبية للسوريين غير المقيمين والمودعة بالبنك التجاري السوري والتي يتم تغذيتها من أنشطة بالخارج .
- تسهيلات ائتمانية من الخارج لمدة ١٨٠ يوم .

الجدير بالاشارة إلى أن الحكومة السورية أخذت حديثاً خطوات متواضعة لاصلاح نظام سعر الصرف المتعدد ، إلا أن التوحيد الكامل سوف يأخذ وقتاً ، فالبنك التجاري السوري SCB أكبر البنوك الست السورية بدأ في التعامل في يناير عام ٢٠٠١م عند معدل يقترب من سعر السوق (عند مستوى مابين ٤٩٫٨ – ٥٠ ليرة لكل دولار) وكان سعر الصرف في السوق السوداء منذ منتصف التسعينات قد استقر عند مستوى ٤٨ ليرة لكل دولار .

وفي ظل عدم وجود هزات مفاجئة في الموقف السياسي المحلي والاقليمي منه ، فنحن نتوقع توسع الحكومة التدريجي في هذه التجربة بحيث ينتهي الأمر بتوحيد أسعار الصرف إلى سعر صرف واحد يقترب من السعر المطبق في بعض الدول المجاورة وهو ٤٦٫٢٥ ليرة لكل دولار.

رابعاً : البطالة

تعتبر مشكلة البطالة في سوريا من المشاكل المهمة التي يواجهها الاقتصاد السوري خاصة في ظل معدل النمو السكاني الحالي (٣٫٣%) والذي يعتبر الأكبر على مستوى العالم ، فوفقاً لنتائج مسح الهجرة الداخلية لعام ٢٠٠٠م التي أجراها المكتب المركزي للإحصاء يقدر معدل البطالة بنحو ٩٫٥% من قوة العمل في عام ٢٠٠٠م (أكثر من ٤٣٢ ألف عاطل) إلا أن التقديرات غير الرسمية تشير إلى أن هذا المعدل سجل أكثر من ٢٠% ، حيث قدر المجموع التراكمي للعجز في فرص العمل خلال العقدين الماضيين بما يزيد على ٢ مليون فرصة عمل .
الجدير بالذكر أن مشكلة البطالة تتركز في فئة الشباب حيث يقدر معدل البطالة للشباب في الفئة العمرية من ١٥ – ٢٤ عاماً بنحو ٧٢% وتتركز في فئتين هما الأميين ، وخريجي المدارس الابتدائية والاعدادية وتبلغ نسبة هاتين الفئتين ٨٢٫٤% من مجموع المتعطلين .

خامساً : الميزان التجاري وقطاع التجارة الخارجية :

أظهرت بيانات عام ٢٠٠٠م أن إجمالي الصادرات يقدر بنحو ٢١٠ مليار ليرة (٤٫٢ مليار دولار) بزيادة بنسبة ٢٢٫٧% عن العام السابق ، فالعائدات من البترول والمنتجات المرتبطة بالنفط بلغت ١٤٧ مليار ليرة تمثل ٧٠% من إجمالي الصادرات للعام المذكور يلي النفط صادرات سوريا الرئيسية من القطن والخضروات والماشية والفواكه والنسيج والفوسفات .
أما اجمالي الواردات في عام ٢٠٠٠ فقد سجل ١٨٧ مليار ليرة بزيادة بنسبة ٦٫٦٧% عن عام ١٩٩٩م ، وتتركز الواردات في الالات الكهربائية والمعدات وقطع الغيار ، يليها السماد والأدوية ، وبصفة عام تتمتع سوريا بفائض تجاري بلغ ٢٣ مليار ليرة في عام ٢٠٠٠م ،

ويمثل ذلك أكثر من ضعف المتحقق في عام ١٩٩٩م ، يعزي ذلك أساسا إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط .
هذا وكانت الأرقام الخاصة بالنصف الأول من عام ٢٠٠٠م قد أظهرت أن صادرات القطاع العام استأثرت بنسبة ٨٤ر٦% من إجمالي حصيلة الصادرات ، كما يستورد القطاع العام بنسبة ٢٣ر١% من إجمالي الواردات .
وتعتبر المجموعة الأوربية الشريك الرئيسي لسوريا من حيث الصادرات خاصة النفطية حيث تستأثر المجموعة بنسبة ٦٨% من إجمالي الصادرات السورية ، يليها الـدول العربية بنسبة ١٣ر٥% من الإجمالي .
أما المصدر الرئيسي للواردات السورية فتأتي دول المجموعة الأوربية التي تمـدها بنسبة ٢٥% من الإجمالي ، يليها دول الاتحاد السوفيتي السابق ، ودول أوربا الشرقية بنسبة ١٨%

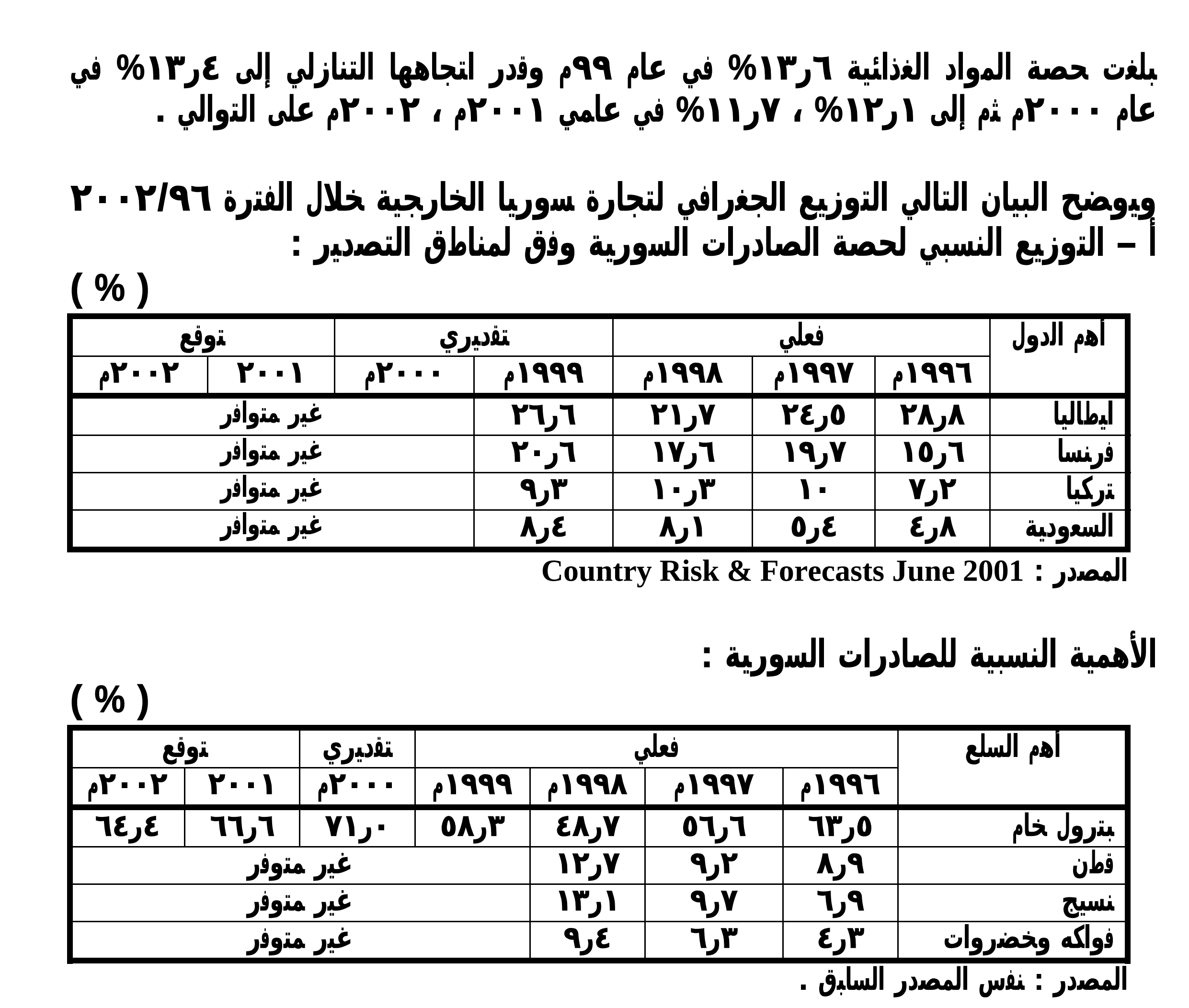
والجدول التالي يوضح الميزان التجاري

(بالمليار ليره)

البيان	عام ٩٩م	تقديري عام ٢٠٠٠م
الصادرات من سلع فوب	١٨٦	٢١٠
البترول ومشتقاته	غير متوفر	١٤٧
صادرات القطاع العام	١٢٨	غير متوفر
صادرات القطاع الخاص	٥٨	غير متوفر
الواردات من السلع (فوب)	١٧٥	١٨٧
واردات القطاع العام	٤٨	غير متوفر
واردات القطاع الخاص	١٢٧	غير متوفر
الميزان التجاري	١١	٢٣

المصدر : المكتب المركزي للاحصاءات- مايو ٢٠٠١م .

الشركاء التجاريون لسوريا :
حسب آخر بيانات متاحة عن التقسيم الجغرافي للتجارة الخارجية لسوريا لعام ٩٩م تأتي ايطاليا في المركز الأول من حيث الصادرات اليها ، حيث بلغت حصتها ٢٦ر٦% من اجمالي الصادرات السورية ، يليها فرنسا بحصة ٢٠ر٦% ثم تركيا بنسبة ٩ر٣% ، فالمملكة العربية السعودية بحصة قدرها ٨ر٤%
وقد جاء البترول الخام في مقدمة الصادرات السورية ، وبلغت أهميته النسبية ٥٨ر٣% من اجمالي الصادرات السورية في عام ٩٩م .
وتشير التقديرات إلى توقع زيادة حصة البترول الخام من اجمالي الصادرات السورية لتصل إلى ٧١% من الاجمالي في عام ٢٠٠٠م وان تتجه للانخفاض في عامي ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢م لتسجل ٦٦ر٦% ، ٦٤ر٤% على التوالي .
أما بالنسبة للواردات السورية فتتوزع مابين المانيا وتبلغ حصتها ٧% من اجمالي الواردات السورية ، واوكرانيا نفس الحصة ، يليها فرنسا بحصة قدرها ٥ر٧% ثم ايطاليا بحصة ٥ر٦% من اجمالي الواردات السورية في عام ٩٩م .
الجدير بالذكر أن الواردات من الآلات والمعدات تأتي في مقدمة الواردات السورية وبلغت حصتها ٤١ر٤% في عام ٩٩م قدر انخفاضها إلى ٤٠ر٨% في عام ٢٠٠٠م ولتواصل اتجاهها النزولي في عامي ٢٠٠١م ، ٢٠٠٢م لتسجل ٣٩ر٨% ، ٣٨ر٩% على التوالي ، يليها الواردات من المعادن والمنتجات المعدنية وبلغت حصتها ٢٨ر٨% في عام ٩٩م وقدر أن تبقى عند هذا المستوى تقريبا في الأعوام الثلاث التالية ، أما معدات النقل فقد بلغت أهميتها النسبية ١٣ر٥% ولتستمر عند هذا المستوى أيضاً في الأعوام الثلاث التالية ، كما



بلغت حصة المواد الغذائية ١٣ر٦% في عام ٩٩م وقدر اتجاهها التنازلي إلى ١٣ر٤% في عام ٢٠٠٠م ثم إلى ١٢ر١% ، ١١ر٧% في عامي ٢٠٠١م ، ٢٠٠٢م على التوالي .

ويوضح البيان التالي التوزيع الجغرافي لتجارة سوريا الخارجية خلال الفترة ٢٠٠٢/٩٦

أ – التوزيع النسبي لحصة الصادرات السورية وفق لمناطق التصدير :

(%)

أهم الدول	فعلي			تقديري		توقع	
	١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١	٢٠٠٢م
ايطاليا	٢٨ر٨	٢٤ر٥	٢١ر٧	٢٦ر٦	غير متوافر		
فرنسا	١٥ر٦	١٩ر٧	١٧ر٦	٢٠ر٦	غير متوافر		
تركيا	٧ر٢	١٠	١٠ر٣	٩ر٣	غير متوافر		
السعودية	٤ر٨	٥ر٤	٨ر١	٨ر٤	غير متوافر		

المصدر : **Country Risk & Forecasts June 2001**

الأهمية النسبية للصادرات السورية :

(%)

أهم السلع	فعلي				تقديري	توقع	
	١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١	٢٠٠٢م
بترول خام	٦٣ر٥	٥٦ر٦	٤٨ر٧	٥٨ر٣	٧١ر٠	٦٦ر٦	٦٤ر٤
قطن	٨ر٩	٩ر٢	١٢ر٧	غير متوفر			
نسيج	٦ر٩	٩ر٧	١٣ر١	غير متوفر			
فواكه وخضروات	٤ر٣	٦ر٣	٩ر٤	غير متوفر			

المصدر : نفس المصدر السابق .

ب – التوزيع النسبي للواردات السورية وفق لمناطق الاستيراد :

(%)

أهم الدول	فعلي			تقديري		توقع	
	١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١	٢٠٠٢م
المانيا	٨ر٠	٨ر١	٧ر١	٧ر٠			
اوكرانيا	-	-	٥ر٨	٧ر٠			
فرنسا	٥ر٩	٤	٥ر٥	٥ر٧			
ايطاليا	٦ر٧	٧ر٢	٦ر٥	٥ر٦			

المصدر : نفس المصدر السابق .

ج – الأهمية النسبية للواردات السورية :

(%)

أهم السلع	فعلي				تقديري	توقع	
	١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١	٢٠٠٢م
آلات ومعدات	٢١ر٧	٣٤	٣٩	٤١ر٤	٤٠ر٨	٣٩ر٨	٣٨ر٩
معادن ومنتجات معدنية	١٨ر٠	٢٥ر٣	٢٧ر٥	٢٨ر٨	٢٨ر٧	٢٨	٢٧ر٦
معدات نقل	٩ر٨	١٣ر٨	١٣ر٧	١٣ر٥	١٣ر٥	١٣ر٢	١٣ر٣
أغذية	٨ر١	١٠ر٤	١١ر٤	١٣ر٦	١٣ر٤	١٢ر١	١١ر٧

المصدر : نفس المصدر السابق .

مستقبل التجارة الخارجية السورية خلال عامي ٢٠٠١/٢٠٠٢م .

نظرا لأن سوريا تعتمد بصفة أساسية على صادراتها من النفط ، والذي شكـل حوالي ٧٠% من عائداتها التصديرية في عام ٢٠٠٠م ، فان تباطؤ معدل النمو الاقتصادي العالمي بصورة ملحوظة من ٢ر٤% في عام ٢٠٠٠م إلى ١ر٢% في عام ٢٠٠١م وذلك في ضوء الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي ، سوف ينعكس على الصادرات السورية والتي يتوقع لها أن تنخفض إلى ٣ر٤ مليار دولار في عام ٢٠٠١ والى ٢ر٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٢م ، فأسعار النفط من المتوقع لها أن تتراجع (سيكون خام برنت في حدود ١ر٢٤ دولار للبرميل في المتوسط في عام ٢٠٠١م منخفضاً بنسبة ١٥% عن المتوسط المسجل في عام ٢٠٠٠م ، وسينخفض إلى سعر ٢٣ر٩٨ دولار للبرميل الواحد في عام ٢٠٠٢م) .

كما ستتأثر الصادرات السورية بانخفاض معدل النمو في دول المجموعة الأوربية (أكبر سوق للصادرات السورية والمصدر الرئيسي لوارداتها) ، حيث ينخفض هذا المعـدل إلى ٢ر٥% ، ٢ر٦% خلال عامي ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢م على الترتيب مقابل ٣ر٣% في عام ٢٠٠٠م .

وعلى الجانب الآخر ستستفيد الصادرات الزراعية السورية من زيادة أسعار المواد الغذائية والمتوقع لها أن تسجل ٨% في عام ٢٠٠١م ونحو ١٤ر٨% في عام ٢٠٠٢م.

أما ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب والمتوقع لها ان تزيد بنسبة ٢٢ر٨% خلال عامي ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢م سوف تنعكس سلباً على تكاليف الواردات السورية والتي يتوقع لها أن تزيد إلى ٣ر٧٨ مليار دولار في عام ٢٠٠١م والى ٣ر٩٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢م ، وبذلك ينخفض الفائض التجاري إلى ٥٤٤ مليون دولار في عام ٢٠٠١م والى ٢٣٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٢م .

أما بالنسبة لميزان الحساب الجاري فمن المتوقع أن يسجل فائضاً يبلغ ٩٠٦ مليون دولار (بنسبة ٥ر٣% من الناتج) في عام ٢٠٠١م وان كان سينخفض إلى ٥٧٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٢م (ليمثل ٣ر٣% من الناتج) .

أ – توقيع سوريا اتفاقية التجارة الحره مع المجموعة الأوربية :

ان الجهود المبذولة لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع المجموعة الأوربية تتحرك بسرعة خلال الشهور الأولى من العام الحالي ٢٠٠١م .

وسوف تشكل الاتفاقية المقترحة جزء من برنامج المتوسطية الأوربية في فتح الباب لانشاء منطقة حره بين المجموعة الأوربية ودول البحر المتوسط بحلول عام ٢٠١٠م ففي شهر فبراير ٢٠٠١م قام رئيس المفوضية الأوربية بزيارة دمشق حيث أعلن عن اعتقاده بأن الاتفاق قد يتم الانتهاء منه بنهاية عام ٢٠٠١م الحالي ، الجدير بالاشارة الى أن لبنان تدعم سوريا في توقيعها لاتفاقية التجارة الحرة مع دول المجموعة الأوربية .

هذا وقد تم تحديد شهر مارس للقاء ممثلي سوريا والمجموعة الأوربية ولكن حدث تأخير بسبب مطالبة دول المجموعة الأوربية لسوريا بتخفيض حصتها التصديرية من القطن إلى المجموعة الأوربية .

وعندما تم الاجتماع في شهر ابريل في دمشق فان المحادثات ركزت على نقاط معينة فقد قدمت سوريا قوائم مبدئية من السلع الصناعية لكي تشملها الاتفاقية كما أن محاولات كبيرة أظهرت لتوضيح قلق سوريا حول فتح المجموعة الأوربية لأسواقها تجاه صادرات سوريا الزراعية .

أما القلق الأوربي تجاه سوريا فيتمثل حول خطوات الاصلاح الاقتصادي ، فعندما تم الوصول إلى مثل هذه الاتفاقية مع دول اخرى مثل مصر – تونس – المغرب ، فقد كانت الاصلاحات الاقتصادية قد تمت بالفعل ، ولكن هذه الحالة تختلف بالنسبة لسوريا والتي بدأت فقط في خطواتها الاقتصادية التدريجية حديثاً ، أيضاً فان موضوع المساعدات قد نوقش خاصة المساعدة في إعادة هيكلة قطاع التصنيع ، فالتقديرات المستقلة تشير إلى أن ذلك يتطلب ٧ر٥ مليار دولار خلال العشر سنوات المقبلة حتى يصل هذا القطاع لمستويات تنافسية .

أيضا تتطلع سوريا في الحصول على شريحة كبيرة من برنامج مساعدات المجموعة الأوربية لدول المنطقة حيث لم تحصل إلا على نسبة ٢ر% من المبالغ المرصودة في الموازنات البالغة ٤ر٢٤ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٨/٩٠م بينما حصلت اسرائيل على ٣٢% من الإجمالي .

وعلى العموم هناك اجتماع آخر تم تحديده في شهر يوليو ٢٠٠١م ليعقد في بروكسل ويعتبره المسئولون الأوربيون المرحلة الأخيرة قبل التوقيع على الاتفاقية.

الجدير بالذكر أن تقريرا للمجموعة الأوربية في شهر يناير من العام الحالي ٢٠٠١م كان قد أشار إلى أن الحكومة السورية أخذت قراراً بتخفيض التعريفة الجمركية بصفة عامة لتتمشى مع جارتها لبنان .

هذا وتشير بيانات الربع الأول من عام ٢٠٠١م إلى أن تخفيض التعريفة الجمركية يشمل ٢٠٠ منتج تستخدم كمادة خام في القطاع الصناعي ، حيث انخفضت التعريفة الجمركية عليها إلى ١% فقط مقابل معدل مرتفع بلغ ٣٥% فيما سبق .

وبالرغم من أن هذه الخطوة قوبلت بالترحيب من قبل القطاع الصناعي ، إلا أنه من غير المحتمل أن تنعكس نتائجها الايجابية بصورة مباشرة وسريعة على تنافسية المنتجات السورية ، نظراً لحاجتها الشديدة إلى تحسين الجودة ، هذا فضلاً عن محدودية السلع التي شملتها .

ب – علاقات سوريا التجارية مع جيرانها من الدول :

تحاول الحكومة السورية منذ أوائل عام ٢٠٠١م تقوية علاقاتها السياسية والتجارية مع جيرانها (العراق – تركيا – الأردن – لبنان) وتمثل العلاقات مع العراق أهمية اقتصادية قوية حيث كانت العراق من أكبر الشركاء التجاريين لسوريا ، وكانت العراق قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع سوريا في أوائل الثمانينات عقب تأييد سوريا لايران أثناء حربها مع العراق ، ثم اعيدت هذه العلاقات في عام ١٩٨٨م ، إلا أن الدولتين قد وقعتا اتفاقاً في عام ١٩٩٧م لإعادة فتح الحدود وإعادة العلاقات التجارية ، وقد تطورت هذه العلاقات خاصة مع انشاء خط لنقل البترول وإعادة خطوط الطيران .

وكنتيجة لذلك فإن التجارة بين الدولتين زادت بصورة ملحوظة ووصلت إلى ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠م ، وتتوقع الحكومة السورية أن تصل إلى مليار دولار في عام ٢٠٠١م ، وقد توجت هذه العلاقات باتفاقية انشاء منطقة تجارة حرة في شهر مارس من عام ٢٠٠١م ، تعهدت فيها كلتا الدولتين بالتقليص التدريجي للحواجز الجمركية ، وفي ظل عقوبات الأمم المتحدة على العراق فان العلاقات التجارية بين سوريا والعراق أدت إلى خلق نوع من القلق ، فجميع العائدات من التجارة مع العراق تذهب إلى لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة والتي تنفقها بالتالي على الفقراء والسلع الانسانية .
هذا وقد أكدت سوريا للولايات المتحدة أن اتفاقية التجارة الحره لاتتعارض مع العقوبات (لن تخرق العقوبات) مثلها مثل الكثير من الدول داخل وخارج المنطقة التي تقول أنها تعارض هذه العقوبات .

العقوبات الاقتصادية

كان دعم الادارة الأمريكية للعقوبات الاقتصادية ضد العراق من أهم أهداف السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط .
ففي شهر فبراير ٢٠٠١م زار وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) دمشق وكرر سؤاله للرئيس السوري حول وضع خط أنابيب البترول تحت رقابة الأمم المتحدة .
فالولايات المتحدة تقول أنها ستدعم استخدام خط الأنابيب بشرط أن العائدات تمر من خلال لجنة برنامج النفط من أجل الغذاء .
والعراق من جانبه أعلن أنه ليس لديه خطط لجعل خط الأنابيب تحت رقابة الأمم المتحدة ، هذا في الوقت الذي أعلن فيه وزير النفط العراقي (دامير محمد رشيد) عن خططه حول الخط الثاني الذي يعبر سوريا بطاقة إجمالية ١٫٤ مليون برميل يومياً حيث ذكر أن العطاءات قد أصدرت مؤخراً في عام ٢٠٠١م .

ومن هنا فان حالة استخدام خط البترول سوف تبقى بصورة رسمية غير واضحة ولكن هناك اعتقاد قوي بأن البترول بدأ ضخه من خلاله إلى سوريا .

ونظراً لأن موضوع العقوبات ضد العراق سيتم مراجعتها في شهر يونيو ٢٠٠١م ، فإذا أصبح من الواقع أن سوريا تدخل ضمن هذه العقوبات فسوف يكون لذلك أثراً سلبياً على محاولتها في الحصول على مقعد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في شهر أكتوبر ٢٠٠١م .

ونحن من جانبنا نتوقع نقص حاد في استخدام خط الأنابيب ، وفي صادرات سوريا من النفط خلال الشهور القليلة القادمة .

سادساً : **الديون الخارجية لسوريا** :

بلغ إجمالي الديون الخارجية لسوريا في عام ٩٩م نحو ٢٢٫٤ مليار دولار ، قدر انخفاضها إلى ٢٢٫٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م نتيجة لقيامها بسداد جزء من هذه الالتزامات في ضوء تصاعد إيراداتها النفطية .
وبتحليل هيكل الديون الخارجية لسوريا نجد أن إجمالي الديون (المتوسطة والطويلة الأجل) بلغت ١٦٫٢ مليار دولار تمثل ٧٢٫٣% من إجمالي الديون الخارجية لسوريا بينما بلغت الديون قصيرة الأجل نحو ٦٫٢ مليار دولار تمثل ٢٧٫٧% من الإجمالي أي أن الطابع الغالب لهذه الديون هو ديون متوسطة وطويل الأجل ، وهو اتجاه محمود .

وبالنظر إلى هيكل الديون المتوسطة والطويلة الأجل نجد أن جل هذه الديون تعود إلى جهات حكومية Official Creditors حيث بلغت حصتها ١٥٫١ مليار دولار تمثل ٩٣٫٢% من إجمالي الديون المتوسطة والطويلة الأجل ، بينما تمثل الديون الخاصة (غالباً ماتكون لمؤسسات مصرفية وبأسعار فائدة تجارية) نحو ١٫١ مليار أي بنسبة لاتتعدى ٦٫٨% من إجمالي الديون المتوسطة والطويلة الأجل مما يخفف العبء على كاهل الاقتصاد الوطني ويجنبه دفع فوائد مصرفية عالية ، الأمر الذي انعكس في تدني معدل خدمة الدين (المدفوع) إلى ٥٫٦% في عام ٢٠٠٠م وتوقع انخفاضه إلى ٤٫٤% في عام ٢٠٠١م .

إلا أنه وعلى الجانب الآخر نجد أن اجمالي الديون الخارجية بالنسبة لاجمالي الصادرات من السلع والخدمات بلغ مستوى مرتفع حيث سجل ٣٥٧٫٢% في عام ١٩٩٩م ومن المقدر انخفاضه إلى ٣٠٩٫٣% في عام ٢٠٠٠م ثم يرتفع إلى ٣٢٣% ، ٣٢٥% في عامي ٢٠٠١م ، ٢٠٠٢م على التوالي .

أما بالنسبة لاجمالي الديون للناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ ١٣٧% في عام ١٩٩٩م وقدر انخفاضه إلى ١٣٤٫١% في عام ٢٠٠٠م ثم يواصل انخفاضه إلى ١٣٠٫٩% ، ١٢٦٫٧% في عامي ٢٠٠١م ، ٢٠٠٢م وهو اتجاه ايجابي .

ويوضح البيان التالي هيكل الديون الخارجية لسوريا خلال الفترة ٢٠٠٢/٩٩م

السنوات / البيان	فعلي ١٩٩٩م	تقديري ٢٠٠٠	متوقع ٢٠٠١	متوقع ٢٠٠٢م
اجمالي الديون الخارجية (بالمليار دولار)	٢٢ر٤	٢٢ر٣	٢٢ر٤	٢٢ر٥
منها ديون طويلة ومتوسطة الأجل	١٦ر٢	١٦ر٢	١٦ر١	١٦ر٢
- لجهات حكومية	١٥ر١	١٥ر١	١٥ر١	١٥ر١
- لجهات خاصة	١ر١	١ر١	١ر١	١ر١
منها ديون قصيرة الأجل	٦ر٢	٦ر٢	٦ر٢	٦ر٢
معدل خدمة الديون المستحق (%)	١٥ر٥	١٤ر٧	١٤ر٣	١٥ر٣
نصيب الفرد السوري من الديون الخارجية (بالدولار)	١٣٩٢	١٣٣٨	١٣٠٠	١٢٦٥
نسبة الديون إلى الصادرات (%)	٣٥٧ر٢	٣٠٩ر٣	٣٢٣	٣٢٥
نسبة الديون إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	١٣٧	١٣٤ر١	١٣٠ر٩	١٢٦ر٧
متأخرات من الديون (بالمليار دولار)	٩ر٠	٩ر٠	٩ر٧	١٠ر٤
نسبة الاحتياطيات الدولية لاجمالي الديون (%)	٨ر٦	٩ر٩	١٠ر٢	٩ر٧

المصدر : Country Risk & Forecasts June 2001

سابعاً : قانون جديد للايجارات في سوريا

عقب الاعلان في نهاية عام ٢٠٠٠م عن اعتزام الحكومة السورية اعادة انتعاش السوق العقارية قامت الحكومة في فبراير ٢٠٠١م بتمرير تشريع (وافق عليه الرئيس) بتحرير قطار الايجارات .

وكان هناك مسح حكومي قد أظهر أن ١٦% من اجمالي عدد الوحدات السكنية البالغ ٢ر٥ مليون وحدة كانت خالية من السكان .

وبالرغم من تصاعد الطلب المتزايد على المساكن فان مالكي العقارات كانوا لايؤجرون ممتلكاتهم بسبب قانون الايجار السائد الذي كان يعطى النفوذ للمستأجرين على حساب الملاك ، فالملاك غير قادرين على زيادة الايجار ، وكان من نتيجة ذلك أن فضل معظم الملاك ترك وحداتهم السكنية دون ايجار حتى يتمكنون من بيعها بسبب الايجار المنخفض والذي لايتجاوز ١٠٠٠ ليرة سنوي (٢٠ دولار سنوي) لشقة يقترب ثمنها من ٣٠ مليون ليرة (٦٠٠ ألف دولار)

فعلى سبيل المثال يقدر السماسرة عدد الوحدات السكنية الشاغرة بمدينة دمشق وحدها بما لايقل عن ٢٥٠ ألف وحدة .

الجدير بالذكر أن القانون الجديد للايجارات قد غير من قاعدة العقود الايجارية حيث يسمح لملاك العقارات بوضع ايجار سنوي يتراوح مابين ٥ – ٨% من قيمة العقار عند توقيع العقد ، وبالنسبة للوحدات المؤجرة بالفعل سيسمح القانون الجديد بزيادة تدريجية في القيمة الايجارية .

ثامناً : **المشروعات الاستثمارية المعروضة للمستثمرين وتروجها الجهات المختلفة** :

وفقاً لمصادر الغرفة الصناعية بدمشق هناك العديد من المشروعات التي تم اعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية لها وتعرضها للترويج على مستثمرين وتشمل :

أ – المشروعات التي تعرضها وزارة الزراعة :

1- **مشروع تحويل ١٠٠ ألف هكتار من الأراضي البور الى أراض زراعية بهدف انتاج ٢٠٠٠ طن سنوياً من الحبوب ، ١١ ألف طن من بذور البرسيم ، ١٢ ألف طن من الحشيش المجفف للعاف .**
2- **مشروع تطوير أساليب الري بهدف إفادة المزارع الصغيرة في حوض Aleppo .**
3- **مشروع المجمع الزراعي في حوش الخراب Hosh AL- kharab لانتاج ٦ بليون بيضة سفره ، ٥٠٠ طن من الدجاج ، ٩٧ طن من لحوم الضأن ، ٣٧٥٠ طن من الحليب وتربية رؤوس الماشية بنحو ٥٠٠٠ رأس ، ٩ آلاف طن عسل .**
4- **مشروع تحسين واستخدام المياه المتجمعة في أماكن مختاره في بادية سوريا .**
5- **مشروع ري مساحة ١٢ ألف هكتار في منطقة الرحيبة Ruhayebeh .**
6- **مشروع التعاون السوري الأردني لتربية الماشية في منطقة الحماده AL-Hamadeh**
7- **مشروع استخدام المياه الجوفيه في بادية سوريا Syrian badiah لانتاج المحاصيل وتربية الماشية .**

ب – المشروعات التي تعرضها للترويج الهيئة العامة للجولوجيا :

1- **مشروع انتاج بلوكات المباني الخفيفة من المواد المتخلفة من البراكين في منطقتي شهبا Shahba ، سويدا Suwaida .**
2- **مشروع تصنيع الأنابيب الخاصة بالمصانع من صخور البازلت في منطقة السويدا.**
3- **مشروع انتج الأسفلت الطبيعي في منطقتي كوفايا Kufayah ، السويدا .**
4- **انتاج رمال الأسفلت الطبيعي في منطقتي بوشرا Bushra ، وايزور Ezzor .**

الخلاصة :

مما لاشك فيه أن الاقتصاد السوري بدأ في اتخاذ خطوات إيجابية نحو الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي وان كان بخطى حثيثة فهو يمتلك إمكانات هائلة في قطاعات الطاقة والمياه والاتصالات مع وجود قطاع زراعي قوي وقطاع سياحة واعد ، إلا أنه وفي ظل معدل نمو سكاني يقدر بنحو ٣ر٣% سنوي إنما يحتاج بشدة إلى حدوث تحسن مستمر في مشاريع البنية الأساسية والتدريب ، كما يحتاج لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في الاقتصاد السوري ، وإلى اتخاذ المزيد من خطوات الإصلاح خاصة في قطاع البنوك وقوانين الاستثمار ووضع خريطة مفصلة عن فرص الاستثمار أمام المستثمرين الخارجيين لاختيار أفضل المشاريع وإنجازها بصورة جيدة وسريعة ، مع تهيئة مناخ الاستثمار سواء من حيث استقرار السياسات الاقتصادية أو التشريعية أو الضريبية

ومعالجة مشكلة تعدد أسعار الصرف ، والتوجه التدريجي للاندماج مع الاقتصاد العالمي وتطبيق آليات السوق .

أهم المؤشرات الاقتصادية لسوريا
خلال الفترة ٩٦/٢٠٠٢م

البيان	الأعوام (فعلي)				تقديري	متوقع	
	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق (بالمليار دولار)	١٦,١	١٦,٨	١٧,١	١٦,٤	١٦,٦	١٧,١	١٧,٧
معدل النمو الحقيقي في الناتج %	٧,٣	٢,٥	٧,٨	١,٥(-)	١,٥	٢,٦	٣,٢
معدل التضخم %	٨,٣	٢,٣	(-) ٠,٥	(-) ٢,٧	صفر	١,٨	٢,٨
عدد السكان (بالمليون نسمة)	١٤,٦	١٥,١	١٥,٦	١٦,١	١٦,٦	١٧,١	غير متوفر
الصادرات من السلع فوب (بالمليون دولار)	٣٩٩٩	٣٩١٥	٢٨٩٠	٣٤٦٤	٤٢٤٩	٣٩٢٩	٣٨٥٢
الواردات من سلع فوب (بالمليون دولار)	٥٣٨٠	٤٠٢٨	٣٨٩٥	٣٨٣٢	٤٠٢٣	٤٢٠٤	٤٣٩٣
ميزان الحساب الجاري (بالمليون دولار)	٤٠	٤٦١	٥٨	٢٠١	١١٥٢	٦٠٠	١٣٠٠
الاحتياطيات الاجنبية (عدا الذهب) بالمليون دولار	٢١٠٠	٢٠٧٥	٢٠٥٠	١٩٠٠	٢١٧٥		
اجمالي الديون الخارجية (بالمليار دولار)	٢١,٤	٢٠,٩	٢٢,٤	٢٢,٤	٢٢,٣	٢٢,٤	٢٢,٥
معدل خدمة الدين (المدفوع %)	٣,٦	٨,٦	٦,٠	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥
سعر صرف الليرة / دولار (بلغ متوسط سعر الصرف في منتصف مايو ٢٠٠١م ٤٦ر٣ ليرة / دولار	٤٢,٩ .	٤٤,٥ .	٤٦,٣٠	٤٦,٣٠	٤٦,٣٠	٤٧	٤٨

المصدر :

EIU - Country Risk & Forecasts, June 2001
- Country Analysis, May 2007

هيكل الناتج المحلي الاجمالي في عام ٩٧م

نصيب الزراعة	٢٩ر٢% من اجمالي الناتج
نصيب الصناعة والتعدين والكهرباء	٢٢ر٣
تجارة الجملة والتجزئة	١٩ر٢
النقل والمواصلات	١١ر٩
خدمات حكومية	٧ر٩
تمويل وتأمين	٣ر٧
بناء وتشييد	٣ر٧

مكونات الناتج المحلي الاجمالي في عام ٩٨م

الاستهلاك الخاص	٦٨ر٦ من اجمالي الناتج
الاستهلاك الحكومي	١١ر٣
الاستثمارات الثابتة	٢٠ر٤
الصادرات من السلع والخدمات	٣٠ر٣
الواردات من السلع والخدمات (-)	٣٠ر٧

الصادرات الرئيسية في عام ١٩٩٨م (بالمليون دولار)

البترول الخام	١٣٤٢ مليون دولار
الفواكه والخضروات	٣٨٠
المنسوجات	٣٦٦
القطن	٢٧٣

هيكل الواردات الرئيسية في عام ١٩٩٨م بالمليون دولار

سلع مصنعة ١٢٢٥ مليون دولار
ألات ومعدات نقل ٩١٦
أغذية ومنتجات حيوانية ٦١٧
كيماويات ومنتجات كيماوية ٥٠١
مواد خام باستثناء الوقود ١٦٩
وقود معدنية وأخرى ١٥٦

أهم مناطق التصدير في عام ١٩٩٩م

ايطاليا ٦ر٢٦% من اجمالي الصادرات
فرنسا ٦ر٢٠%
تركيا ٣ر٩%
السعودية ٤ر٨%

أهم مناطق الاستيراد في عام ١٩٩٩م :

المانيا ٧% من اجمالي الواردات
اوكرانيا ٧%
فرنسا ٧ر٥%
ايطاليا ٦ر٥%

المصدر : - المكتب الإحصائي المركزي
- الإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي .

مؤشرات الاتجاهات الاقتصادية المستقبلية للاقتصاد السوري

البيان	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م
معدل النمو الحقيقي في الناتج	(-)١,٥	١,٥	٢,٦	٣,٢
انتاج البترول (بالألف برميل يومياً)	٥٧٠	٥٤٥	٥٢٢	٥٠٢
نمو القطاع الزراعي	(-)٧,٥	٥	٤	٥
التضخم	(-)٢,٧	صفر	١,٨	٢,٨
الصادرات من السلع فوب (بالمليار دولار)	٣,٨	٤,٧	٤,٣	٤,٢
الواردات من السلع فوب (بالمليار دولار)	٣,٦	٣,٦	٣,٨	٤
ميزان الحساب الجاري (بالمليار دولار)	٠,٢	١,٢	٠,٦	١,٣
عدد السكان (بالمليون نسمة)	١٦,٠٨	١٦,٦٠	١٧,١٣	غير متوافر